

بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية لمصر
في ظل المتغيرات المحلية والدولية المستجدة

إيمان محمد أحمد

ABSTRACT

**Constructing Social Accounting Matrix Under
Changing Internal and International Conditions**

Egypt is a signatory to many international and regional agreements that reflect the great changes in international economy. International economy has undergone a lot of developments regarding the application of open-market concepts to international trade.

Such developments help to activate trade world and to assist individual developing countries signatory to the agreements to improve their own economy. For this Egypt is required to prepare vast data and information to be used for economic analysis and decision-making.

Social accounting matrices (SAM) represent a crucial tool for the elaboration of linkages between supply and use as well as institutional sector accounts. On several occasions SAMs have been applied to analyse features of economy and the distribution of income and expenditure among household groups.

SAMs are closely related to national accounts whereby their typical focus of the role of individuals in economy may be reflected, among other things, in extra breakdowns of the household sector and a disaggregated representation of labour markets. On the other hand, SAMs usually encompass a somewhat less detailed supply and use tables, hence they are considered a tool for statistical integration and a framework for modeling and political analysis.

• عبير اقتصادي في مشروع التنمية المكانية — الأمم المتحدة — وحدة التنمية البشرية — كلية التجارة، جامعة عين شمس.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تطورات عديدة ومتلاحقة أثرت بشكل واضح على دول العالم جميعها، فظهور التكتلات الاقتصادية وتطبيق اتفاقية التجارة العالمية وغيرها أنشأ بيئه واسعة للمنافسة الدولية، مما طلب من الدول التغيير وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الداخلية لها حتى تستطيع الدخول في المنافسة الدولية. وتعمل السياسة الاقتصادية حالياً على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية لتحسين الأداء للاقتصاد القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الأداء التصديرى وتخفيف الواردات وجذب رؤوس الأموال العالمية الباحثة عن فرص للاستثمار المنتج. بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي وغيرها من الأهداف التي تعمل على النهوض بالاقتصاد المصري. و لتحقيق ذلك كان لابد من توافر قاعدة اقتصادية قوية أساسها قدرات إنتاجية تشمل جميع أقاليم الدولة. وما يتطلبه ذلك من استخدام وتطوير التكنولوجيا الحديثة لخدمة الإنتاج المحلي بالإضافة إلى تدعيم القدرات والمهارات البشرية وتوجيهها إلى استخدام أحدث أساليب وفنون العلم والإدارة. وهذا يجعل الاقتصاد المصري قادراً على امتلاك إمكانيات ديناميكية ذاتية تمكنه من الانطلاق والمنافسة الدولية وتدفع الاقتصاد للانتعاش والازدهار. ويعتبر توافر البيانات والمعلومات التفصيلية الدقيقة الشاملة المستمرة الركن الأساسي والضروري الذي يحتاجه رسمو السياسة الاقتصادية حتى يتسعى لهم اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لتحقيق هذه الأهداف، ويؤدى عدم توافر قواعد البيانات والمعلومات إلى عدم الإلمام بنواحي القوة والضعف في الاقتصاد، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ القرار اللازم لتصحيح الأوضاع.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق أمرين أولهما توفير قاعدة محدثة من البيانات الإجمالية عن حركة الإجماليات القومية من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية

١٩٩٦/٩٥ وثانيهما تطوير إطار إعداد هذه المصفوفات للتغيرات في الاقتصاد المصري ولمتطلبات التغيرات في الاقتصاد العالمي.

محتويات الدراسة:

لبلوغ الأهداف المحددة للدراسة يسعى الباحث إلى معالجة الإطار المحاسبي لمصفوفة الحسابات الاجتماعية ومراجعة المفاهيم والتعريفات الأساسية للمتغيرات الاقتصادية للمصفوفة، وهو موضوع القسم الأول. وي تعرض القسم الثاني لعملية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥، وأهم المعالجات الخاصة بها. ويرز القسم الثالث، أهم المشكلات التي واجهت بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وبصفة خاصة المشكلات الخاصة بقاعدة البيانات الأولية المغذية، كما يتناول هذا البحث مقارنة هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية عن عام ١٩٩٦/٩٥، والمصفوفات السابقة وبصفة خاصة للأعوام ١٩٨٤/٨٣، ١٩٩٠/٨٩، ١٩٩٢/٩١.

أهمية الدراسة:

لمصفوفة الحسابات الاجتماعية أهمية كنظام تفصيلي ومنسق لتصوير وضع المجموعات الاقتصادية داخل الاقتصاد فضلاً عن أنها تساعد على استكمال وتحديث وتطوير البيانات الإحصائية المرتبطة بها لما تتميز به من احتواها على قدر هائل من البيانات وتفاصيلها. وقد برزت لهذه المصفوفة أهمية تنطوي دورها كإطار إحصائي منظم إلى اعتبارها قاعدة لبناء النماذج الاقتصادية وبصفة أساسية ما عرف تحت مسمى نماذج التوازن العام.

وتظهر الخبرة العملية استخدامات متنوعة لهذه المجموعة من النماذج من خلال دراسة مدى تأثير بعض السياسات الاقتصادية على الاقتصاد القومي وكيفية رد فعل أصحاب الأعمال والمجتمع تجاهها. فقد قدمت هذه النماذج تقييماً لتأثير تغير السياسات الضريبية والتجارية من خلال النموذج الذي قدمه Whalley, Shoven (1984)، وأيضاً هناك نموذج de Melo (1992) الذي وضع بعض السيناريوهات للسياسة التجارية للولايات المتحدة، كما تضمنت كتابات

(Whalley, Srinivasan 1986) صوراً لبعض نماذج التوازن العام التي قدمت في مؤتمر عقد في مراكز الأبحاث الاقتصادية العالمية في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة عام ١٩٨٤. وقد تضمن هذا المؤتمر عدة نماذج بعضها خاص بالدول، والبعض الآخر نماذج إقليمية أو على المستوى العالمي. أيضاً استخدمت بعض الدول العربية نماذج التوازن العام لتقدير آثار بعض السياسات الاقتصادية، فهناك على سبيل المثال نماذج قامت بدراسة تغير السياسات التجارية وتقدير آثارها على مستوى الاستثمار والأسعار... الخ. كما قدمت نماذج أخرى سيناريوهات معينة لدراسة آثار تغيير سياسة الأسعار، السياسية الضريبية ... الخ على الاقتصاد القومي. وفي مصر قدمت معظم نماذج التوازن العام التي استخدمت مصفوفة الحسابات الاجتماعية مجموعة من السيناريوهات لاختبار آثر تغير بعض السياسات الاقتصادية مثل السياسة الضريبية – سياسة الدعم – سياسة سعر الصرف ... الخ وآثارها على الاقتصاد القومي، وأيضاً للتنبؤ باتجاهات المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

(١) مصفوفة الحسابات الاجتماعية كنظام للبيانات:

يعتبر توافر البيانات والمعلومات بمثابة أداة هامة وضرورية للتحليل الاقتصادي واتخاذ القرار، وتمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية نظاماً متكاملاً للبيانات وأبرز الشابكات الموجودة بين القطاعات المختلفة بالاقتصاد القومي. سواء كانت هذه العلاقات التبادلية والمتشاركة بين القطاعات المحلية بعضها البعض أو بينها وبين العالم الخارجي، وهي بذلك تمثل أداة هامة وضرورية في الدراسات الاقتصادية وأيضاً تسهيل استخدام النماذج الاقتصادية والرياضية الضرورية للعديد من الدراسات التي تهدف إلى فهم هيكل أداء الاقتصاد القومي.

(١-١) تعريف مصفوفة الحسابات الاجتماعية:

هي عرض لحسابات نظام الحسابات القومية في صورة مصفوفة، وتبيّن الصلات القائمة بين جدول المدخلات والمخرجات وحسابات القطاعات التنظيمية

وتكون من مصفوفة مربعة مكونة من صفوف وأعمدة يتم فيها تسجيل كل التدفقات التي تتعلق بجميع المتعاملين في داخل وخارج الاقتصاد القومي.

وتعبر عناصر العمود في المصفوفة عن المدفوعات، بينما تعبر عناصر الصف عن المتصولات بالنسبة للمعاملات والمتعاملين، ويعتبر جدول المدخلات والمخرجات جزءاً أساسياً في هذه المصفوفة. ويمكن دمج أو تفصيل الأنشطة التي يتكون منها الجدول حسب الحاجة إلى التفصيل أو الدمج. وتتميز طريقة تصميم وبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية بأنها غير موحدة حيث تختلف من دولة لأخرى حسب مرحلة النمو التي تمر بها الدولة والغرض من تصميم المصفوفة.

(٢-١) خصائص مصفوفة الحسابات الاجتماعية:

تتميز مصفوفة الحسابات الاجتماعية SAM بالآتي:

- تقديم عرض مجمل وتفصيلي للاقتصاد القومي ككل، وبيان العلاقات المتباينة بين قطاعاته عن طريق ما تعرضه من العلاقات بين جميع المتعاملين والمعاملات، وكذلك في الكشف عن العلاقات المترابطة بين التدفقات الاقتصادية على المستوى القومي. ويمثل هذا العرض الإحصائي المفصل أداة مفيدة ومناسبة لاستخدامه في النماذج الإحصائية والتطبيقات التحليلية وال العلاقات الرياضية.

- تعطينا هذه المصفوفة تفصيلاً للمعاملات المترابطة من قبل الوحدات الدافعة والمتأثرة، لذا تعتبر هذه المصفوفة شكلاً مناسباً للكشف عن العلاقات المترابطة بين التدفقات الاقتصادية على مستوى القطاعات التنظيمية المختلفة مثلاً، العلاقة بين الاستهلاك النهائي من سلع وخدمات معينة وحجم الإنفاق عليها من جانب أسر معيشية معينة (ذات الدخل المرتفع أو المنخفض أو حسب فئات السن أو المحافظات ... الخ).

- من القضايا الاجتماعية الهمة هو مستوى البطالة، ويمكن لهذه المصفوفة أن توفر معلومات إضافية عن هذه القضية بواسطة عمل تقسيم فرعى لتعويضات العاملين بحسب نوع الشخص المستخدم، وينطبق هذا التقسيم الفرعى على استخدام الصناعات لليد العاملة.

- إجراء بعض التفاصيل التي تخدم أهداف معينة لواضعى القرار السياسى وذلك بالنسبة لقطاع العالم الخارجى مثل التقسيم حسب السلع الهامة (أى التى لها مساهمة كبيرة فى إجمالى الواردات)، حسب التكتلات الاقتصادية وهذا يفيد أيضاً فى الدراسات الخاصة بميزان المدفوعات - سعر الصرف - السياسة الحماية .. الخ.

- يمكن أن تشتمل المصفوفة على معلومات إضافية عن حصة الإناث مثلاً فى دخل اليد العاملة، أو درجة ترکيز اليد العاملة الأنثوية فى فئة معينة بحسب الصناعة أو المنطقة أو الاثنين معاً، التوزيع الإقليمي للدخل بحسب الصناعة، وعن المشاريع العامة والمشاريع التى يسيطر عليها أجنبى فى القيمة المضافة لكل صناعة.

- تتميز مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشمولها على مختلف التدفقات الاقتصادية والاجتماعية والتى تفيد فى دراسة أسباب التفاوت فى الدخول بين مجموعات الأسر المعيشية ونتائج هذا التفاوت، وتأثير جسم الإعانات التى تمنحها الحكومة لهذا القطاع وما هى الفئات الأسرية التى تستحق هذه الإعانة وما هو حجمها ... الخ.

(٣-١) هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية:

تتكون مصفوفة الحسابات الاجتماعية من حسابات رئيسية هى:

- حساب السلع والخدمات.
- عوامل الإنتاج.
- الضرائب والإعانات.
- القطاعات التنظيمية.
- العالم资料.
- الأنشطة الإنتاجية.
- حساب رأس المال.

(٣-٢) عوامل الإنتاج:

عوامل الإنتاج هى التى تقوم بالعملية الإنتاجية فى الاقتصاد حسب الفن الإنتاجى المستخدم فى هذا الاقتصاد، وذلك باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع، ويتم تقسيم عوامل الإنتاج إلى عمل - رأس مال - الأرض.

(١-٣-٢) القطاعات التنظيمية:

هي تلك القطاعات التي ترصد فيها نتائج القرارات التمويلية سواء كانت متعلقة بالإنفاق الجارى أو الإنفاق الرأسمالى. ويختلف أسلوب تفصيل القطاعات التنظيمية من مصفوفة لأخرى ومن دولة لأخرى حسب البيانات المتاحة.

(١-٣-٣) العالم الخارجى:

ويظهر هذا القطاع المعاملات المنظورة وغير المنظورة بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجى.

(١-٣-٤) الأنشطة الإنتاجية:

هي الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتم تصنيف الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية حسب الهدف الذي تخدمه ودرجة التفصيل المطلوب لتحقيقه.

(١-٣-٥) حساب رأس المال:

يظهر هذا الحساب كلاً من مصادر التمويل الرأسمالى مثل الأدخار والأقراض والاستخدامات المختلفة من إقراض وتكون رأسمالى ثابت حسب نوع السلعة الرأسمالية سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة من الخارج.

(١-٣-٦) حساب السلع والخدمات:

تتمثل قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً بواسطه الأنشطة الاقتصادية أو التي تم استيرادها سواء للاستخدام المحلي (استهلاك نهائى - تكوين رأسمالى - استهلاك وسيط أو للتصدير).

(١-٣-٧) الضرائب: وتنقسم إلى:

أ - الضرائب غير المباشرة: وتنتمى في قيمة ما يدفعه قطاع الأعمال للحكومة باعتباره القطاع المنتج للسلع والخدمات. وتؤثر هذه الضرائب تأثيراً مباشراً على أسعار السلع والخدمات المنتجة.

- بـ- الضرائب المباشرة: قيمة ما تدفعه القطاعات التنظيمية إلى قطاع الحكومة.
- جـ- رسوم الواردات: وهي قيمة الرسوم الجمركية التي حصلتها الحكومة على السلع المستوردة.
- دـ- الإعانت: وهي عكس الضرائب حيث تقوم الحكومة بدفعها إلى الأنشطة الإنتاجية وذلك لأغراض اقتصادية معينة بعضها يتعلق بتخفيض أسعار بعض السلع أو بدعم صناعات معينة لها أهميتها في الاقتصاد.

(٢) بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥

نستعرض فيما يلى عملية بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ وأهم المعالجات الجديدة التى تمت بها.

(١-٢) عرض العناصر الرئيسية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية:

تنفرد مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ بعرض جديد وتفصيلي لبعض العناصر الرئيسية المكونة وتمثل هذه الإضافات أمثلة على إمكانية عمل تفاصيل أخرى تخدم الأغراض أو الأهداف التي يضعها مستخدم هذه المصفوفة.

(١-١-٢) عوامل الإنتاج:

تم تقسيم قطاع العائلات إلى حضر/ ريف وقد أضافت مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ إضافة جديدة وهي تقسيم كل من الحضر والريف إلى فئات إنفاق مختلفة. وتظهر لكل مجموعة من مجموعات الإنفاق المختلفة تفاصيل تمثل فيما تحصل عليه من أجور ورأس المال والأرض وتحويلات من القطاعات التنظيمية المختلفة وكذا التحويلات من العالم الخارجي. وقد أظهرت هذه المصفوفة حجم المدخرات لكل فئة من فئات الإنفاق المختلفة وأيضاً تفاصيل الإنفاق الاستهلاكي لكل فئة إنفاق حسب السلع المستهلكة.. الخ. وهذا العرض المنفرد يمثل أداة هامة وضرورية في التحليل الاقتصادي والاجتماعي، واتخاذ السياسات المتعلقة بهذا القطاع. وتسهل هذه التفاصيل التي يمكن من خلالها وضع السيناريوهات

المختلفة التي تمثل الأساس الذي من المفروض أن يعتمد عليه القرار الاقتصادي. ولا شك أنه من الممكن إجراء تفاصيل أخرى لهذا القطاع مثلاً تقسيمه إلى ذكر إثاث، التقسيم حسب المستوى الوظيفي .. الخ.

(٢-١-٢) الأنشطة الإنتاجية:

تم تقسيم الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية لمصر لسنة

١٩٩٦/٩٥ إلى ما يلى:

- ١- قطاع الزراعة.
- ٢- صناعات كثيفة الاستخدام للعمل (كثافة العمل).
- ٣- صناعات كثيفة الاستخدام رأس المال (كثافة رأس المال).
- ٤- قطاع الكهرباء.
- ٥- قطاع التشييد والبناء.
- ٦- قطاع الخدمات الإنتاجية.
- ٧- قطاع التعليم (خاص).
- ٨- قطاع التعليم التجريبى (حكومى).
- ٩- قطاع التعليم الحكومى.
- ١٠- قطاع الصحة (خاص).
- ١١- قطاع الصحة الحكومى (اقتصادي).
- ١٢- قطاع الصحة الحكومى.
- ١٣- قطاع الخدمات الأخرى.

ويظهر التقسيم السابق أنه قد تم تقسيم قطاع الخدمات إلى تعليم - صحة - خدمات أخرى، ثم تقسيم خدمات التعليم إلى تعليم خاص وتعليم تجريبى وتعليم حكومى، وعلى نفس الطريقة تم تقسيم الخدمات الصحية إلى قطاع الصحة الحكومية وقطاع الصحة حكومى (الاقتصادي) وخدمات صحية قطاع خاص. وهذا ما يميز هذه المصفوفة ويجعلها قاعدة بيانات هامة وتقسيمية خاصة في الدراسات التي تهتم بقطاعات التعليم والصحة وتتأثيرها على المجتمع ومدى إمكانية النهوض بها عن طريق التطوير وتوفير الإعانات وتحديد حجم الإعانات المناسب وأيضاً

نسبة الإعانت التي يمكن توجيهها لكل فئة من فئات الدخول المختلفة، وذلك باعتبار أن الصحة والتعليم من الهياكل الأساسية في الاقتصاد وهي أهم العوامل التي تساعد على جذب المستثمرين للاقتصاد.

(٢-٣) الواردات في مصروفه الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ :

تتميز مصروفه الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ بتفاصيل جديدة للسلع المستوردة بالإضافة إلى توزيع السلع المستوردة على الأنشطة الإنتاجية المختلفة زراعة - صناعة .. الخ، وقد أجريت إضافة جديدة وهي توزيع السلع حسب الدولة التي تم الاستيراد منها أي حسب التوزيع الجغرافي للواردات، وقد تم تقسيم الدول إلى سبع دول والتي تشكل وزناً نسبياً كبيراً في التجارة مع مصر. أما دول العالم الأخرى فقد تم تجميعها معاً. وتمثل هذه الدول كما ظهرت في المصروفه بالترتيب (إيطاليا - ألمانيا - فرنسا - هولندا - اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية - إنجلترا ودول العام الأخرى) وبذلك يمثل كل عمود كل دولة من هذه الدول على مستوى السلعة وما تم استيراده وذلك بالنسبة للزراعة - الصناعة .. الخ. ويعتبر مثل هذا التقسيم الأول من نوعه، وبعيد في العديد من الدراسات الاقتصادية التي تهتم بحركة التجارة الدولية وسياسات سعر الصرف ونظام الحماية والتركيز السمعي والجغرافي للسلع والبلاد .. الخ. وأيضاً يمكن عمل تقسيمات أخرى مثلاً التوزيع حسب التكتلات الجغرافية أو حسب أهم السلع التي يستوردها الاقتصاد .. الخ.

ويتبين مما سبق أن مصروفه الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥، قدمت عرضاً أكثر تفصيلاً عن غيرها من المصفوفات السابقة وهذه التفاصيل تقييد بشكل عام وكبير في العديد من الدراسات الاقتصادية والتي كان إجراؤها يتطلب توفير مثل هذه البيانات.

(٢-٢) المعالجات التي وردت في مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥
ومصادر بياناتها الأولية:

(١-٢-٢) قطاعات العائلات:

كما ورد تم تقسيم هذا القطاع إلى حضر - ريف، ثم تقسيم كل من الحضر - الريف إلى فئات إنفاق حسب ما ورد في مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

- تم استخدام بحث الإنفاق والاستهلاك لربط فئات الإنفاق حضر - ريف مع الأنشطة الموجودة في جداول المدخلات والمخرجات (عمود الاستهلاك الخاص بأنشطة جدول المدخلات والمخرجات)، وذلك على مستوى كل من الحضر والريف.

- تم فصل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية من نشاط الخدمات في جدول المدخلات والمخرجات، ثم فصل هذه الخدمات إلى خدمات تؤديها المحليات وخدمات تؤديها الحكومة المركزية، ثم تقسيم هذه الخدمات إلى أجور ومستلزمات وسيطة.

- تم تقسيم الخدمات التعليمية إلى خدمات تعليمية حكومية وخدمات تعليمية تجريبية وخدمات تعليمية خاصة حسب فئات الإنفاق (حضر/ ريف).

- تم تقسيم الخدمات الصحية إلى خدمات صحية تؤديها المحليات، وخدمات صحية تؤديها الحكومة المركزية، ثم فصل هذه الخدمات إلى أجور ومستلزمات وسيطة ثم تقسيم هذه الخدمات إلى خدمات صحية حكومية وخدمات صحية اقتصادية وخدمات صحية خاصة حسب فئات الإنفاق (حضر/ ريف) من بيانات بحث الإنفاق والاستهلاك (بيانات غير منشورة).

(٢-٢-٣) حساب الدخل والإنفاق للعائلات:

تم تقسيم حساب الدخل والإنفاق لقطاع العائلات حضر / ريف حسب فئات الإنفاق، وتم الاعتماد في تركيب هذا الحساب على بيانات بحث الإنفاق والاستهلاك (أجور - دخول زراعية - دخول غير زراعية - عقارات - أصول مالية أخرى) كمؤشر لتركيب هذا الحساب.

(٣-٢-٢) السلع المدعاة:

شملت هذه السلع الخبز - الزيت - السكر، وقد تم تقسيم هذه السلع حسب فئات الإنفاق (حضر / ريف) من بيانات بحث الإنفاق والاستهلاك الذي يبين حجم الإنفاق على هذه السلع حسب فئات الإنفاق المختلفة.

(٤-٢-٢) العالم الخارجي:

تم الاعتماد على بيانات ميزان المدفوعات المصري في إعداد قطاع العالم الخارجي. كما تم الحصول على بيانات الرسوم الجمركية من الحساب الختامي للدولة. وبالنسبة لبيانات التجارة الخارجية فقد تم الاعتماد على نشرة التجارة الخارجية لتقسيم السلع إلى دول على أساس أكبر سبع دول في التعامل التجارى مع مصر.

أما بالنسبة لبقية الحسابات الأخرى في المصفوفة فقد تم إعدادها وتركيبها وفقاً للطريقة المتبعة في إعداد مصفوفة الحسابات الاجتماعية^(*). وقد بلغت الفروق الإحصائية في هذه المصفوفة ٢٦٪ من الناتج المحلي بتكلفة العوامل.

(٣) بعض المشكلات التي واجهت مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ وأوجه

المقارنة بينها وبين المصفوفات السابقة:

تناول فيما يلى وبشكل مختصر لأهم المشكلات التي واجهت بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥، وتناول أيضاً مقارنة بين هيكل هذه المصفوفة والمصفوفات السابقة.

(١-٣) بعض المشكلات التي واجهت بناء مصروفه الحسابات الاجتماعية:

تمثل مصروفه الحسابات الاجتماعية كما سبق بيانه نظاماً تفصيلياً لتصوير وضع المجموعات الاقتصادية الكلية الرئيسية داخل الاقتصاد. كما أنها أداة إحصائية هامة تساعد على اتخاذ القرارات وقاعدة بيانات أساسية للعديد من النماذج الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تساعد على استكمال وتحديث وتطوير البيانات الإحصائية ومعرفة أوجه القصور فيها. لما تتميز به من احتوائها على قدر هائل من البيانات. لذلك قد تبرز عند بناء هذه المصروفه بعض المشكلات بعضها يختص بنقص البيانات والآخر خاص باختلاف بعض المفاهيم والتعاريف في البيانات الأولية مع المفاهيم والتعاريف المتضمنة في المصروفه ... الخ. وقد واجه الباحث عند بناء مصروفه الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ عدداً من المشكلات التي حلول التغلب عليها إما من خلال الاستعانة بمصادر بيانات أخرى لتفصيل بيانات وجدت في شكل الجماليات، أو اللجوء إلى إجراء بعض التقديرات لعدم توافربيان بالشكل الذي يتاسب وبناء المصروفه.. الخ. ونذكر على سبيل المثال أهم هذه المشاكل:

- هناك قصور وبوجه خاص في البيانات المالية الخاصة بالقطاع الخاص والاستثماري حيث تظهر هذه البيانات في شكل الجماليات قد يصعب في بعض الأحيان توزيعها بين القطاعات التنظيمية المختلفة دون اللجوء إلى إجراء بعض التقديرات.
- أيضاً يظهر في ميزان المدفوعات بعض البيانات الإجمالية التي مثلت مشكلة عند توزيعها على القطاعات التنظيمية المختلفة.
- هناك قصور في التغطية الإحصائية في البيانات الإحصائية خصوصاً في القطاع الخاص والاستثماري. وأيضاً بالنسبة للقطاع الذي يعمل به ٩ مشتغلين، فأقل.



- نظراً لعدم تضمين الصادرات المصرية المنشورة في بيانات (البنك المركزي) لحصة الشريك الأجنبي، تم معالجتها عن طريق إضافة هذه الحصة إلى الصادرات المصرية، وإضافتها مرة أخرى إلى الأرباح المحولة إلى الخارج.
- ظهرت مشكلات عند تقدير الإنتاج الزراعي من ناحية التغطية الإحصائية نتيجة لأن هذا القطاع يملكه ويعمل به أفراد – وأيضاً ظهرت صعوبة عند تقدير الإنتاج الحيواني وتقدير حجم مستلزماته.
- بالنسبة لقطاع الخدمات تتمثل أهم مشكلاته في قصور التغطية الإحصائية، بالإضافة إلى احتياجاته إلى مزيد من بيانات القيمة الخاصة بالإنتاج أو المستلزمات. مثل ذلك بيانات المصروفات والإيرادات لنشاط المسرح، والمعارض – النقل البحري .. الخ وقيمة الإنفاق على السياحة المحلية. ويفي بـ ما سبق عرضاً موجزاً لبعض المشكلات التي صادفت الباحث عند بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

(٢-٣) مصفوفات الحسابات الاجتماعية السابقة ومدى ملائمتها لأن تعكس التغيرات الحالية في الاقتصاد القومي:

كما سبق توضيحه تمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية نظاماً تفصيلياً وشاملاً لتصوير وضع المجموعات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي، وكلما تميزت المصفوفة بالتفاصيل والشمول التي من خلالها نقيس مدى تأثير التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية على الاقتصاد المحلي زادت الفائدة من استخدام هذه المصفوفة على سبيل المثال مع ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، تظهر الحاجة لدراسة تأثير مثل هذه الاتفاقيات على الهيكل الاقتصادي القومي والتي تعكس من خلال هيكل التجارة الخارجية وانعكاس ذلك على الهيكل الإنتاجي للدولة، ولا ينتهي الأمر بدراسة تأثير اتفاقية ما على الاقتصاد القومي بل يمتد إذا تمت الموافقة على أي اتفاقية بدراسة تأثيرها على الهيكل الإنتاجي في جميع مراحل تطبيقها، إذ قد يكون هناك عوامل أخرى، لم تؤخذ في الحسبان تؤثر على

وضع القطاعات الإنتاجية أثناء تطبيقها، أو أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على هذه القطاعات في ظل تطبيق الانقافية. كذا فإن اتخاذ القرار برفع أو خفض سعر الصرف، لابد وأن يبني بعد معرفة تأثيره على كافة المتغيرات الاقتصادية ولا يتم ذلك إلا بوجود قاعدة بيانات تفصيلية تبين بشكل واضح تأثير هذه السياسة على قطاعات الاقتصاد القومي سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية وكذا فإن إعداد وتركيب بيانات التجارة الخارجية في مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشكل تفصيلي يمكن متى اتخاذ القرار من دراسة بدائل السياسات المختلفة بشكل دقيق وصحيح. ويلاحظ أن إعداد مصفوفات الحسابات الاجتماعية السابقة اكتفت بإظهار هيكل التجارة الخارجية بشكل إجمالي (ال الصادرات والواردات)، لذا فقد حرصت مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ على عمل تفصيل لواردات مصر حسب السلع والدول ويمكن عمل نفس التفصيلات لل الصادرات المصرية أيضاً. نظراً لأهمية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهتم بدراسة تأثير الوضع الاقتصادي للدولة على فئات المجتمع المختلفة، ومحاولة الدول تقريب الأوضاع الاقتصادية بين فئات المجتمع وهو أمر لا يمكن تحديده إلا بعمل تفصيلات للقطاع العائلي ريف وحضر، لذا فقد أبرزت مصفوفات الحسابات الاجتماعية السابقة تقسيم القطاع العائلي إلى (ريف وحضر)، بينما قدمت مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ بالإضافة إلى هذا التقسيم، هناك تقسيماً تفصيلياً لكل من الريف والحضر حسب فئات الإنفاق الأمر الذي يمكن متى اتخاذ القرار من معرفة حجم الإنفاق وادخار كل من هذه الفئات، بما يمكن من رسم السياسات المختلفة مثل سياسات الدعم أو رفع أو خفض الأجور أو زيادة الضرائب .. الخ، وأثر ذلك على مستوى الرفاهية الاقتصادية لكل فئة من الفئات المختلفة أو على الهيكل الإنتاجي والتجارة الخارجية .. الخ.

وأيضاً تساعد التفاصيل التي توفرها مصفوفة الحسابات الاجتماعية في التعرف على تأثير اتباع بعض البرامج الاقتصادية مثل (برامج التثبيت والتكييف الهيكلية التي اتبعتها بعض الدول النامية) على التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث تتطلب مثل هذه البرامج إجراء تخفيض برامج المساعدات في بعض القطاعات

الاجتماعية مثل قطاع الصحة والتعليم، ونظرًا لأهمية هذه القطاعات فإن عمل تفصيل لها يظهر بشكل واضح أثر هذه البرامج على كل من القطاع العائلي (من حيث حجم الإنفاق في كل من فئات المجتمع ونوعية التعليم ومدى ملاءمتها لـهيكل الإنتاج والتطور التكنولوجي)، وأثر ذلك على حجم الإنفاق على برامج التدريب والتأهيل في المنتجات الإنتاجية العامة والخاصة، ويلاحظ أن المصفوفات السابقة قد أدمجت قطاعي الصحة والتعليم ضمن قطاع الخدمات، أما مصفوفة ١٩٩٦/٩٥ فقد أفردت تفصيلاً لهذين القطاعين، الأمر الذي يمكن من إجراء العديد من الدراسات المختلفة لتحديد أثر رفع أو خفض الإنفاق على الاقتصاد القومي.

أيضاً اختلفت مصفوفة ١٩٩٦/٩٥ عن المصفوفة السابقة في طريقة عرض أنشطة قطاع الصناعة حيث أظهرت المصفوفات السابقة هذه الأنشطة بإبراز الأنشطة التي لها وزن نسبي كبير في الاقتصاد القومي وتجميع الصناعات الأخرى معاً، أما مصفوفة ١٩٩٦/٩٥ فاهتمت بإبراز شكل آخر لأنشطة الصناعية من خلال تجميع هذه الأنشطة في صورة صناعات كثيفة للعمل وصناعات كثيفة لرأس المال، الأمر الذي يمكن من إجراء الدراسات الخاصة بحجم وتوزيع الاستثمارات على الصناعات المختلفة والطاقة الاستيعابية في الاقتصاد، وحجم القروض وأثر الهيكل الصناعي على حجم البطالة في المجتمع .. الخ. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين مصفوفات الحسابات الاجتماعية السابقة ومصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥.

جدول رقم (١)

مقارنة بين مصفوفات الحسابات الاجتماعية السابقة ومصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥

مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥	مصفوفات الحسابات الاجتماعية السابقة	القطاعات والأنشطة والسلع
النفسي إلى حضر / ريف ثم تقسيم كل من الحضر والريف إلى فئات إتفاق مختلفة	تم تقسيمها إلى حضر / ريف	العائلات
تقسيم الواردات إلى سلع تقسيم الواردات إلى دول تمثل أهم سبع دول لها أكبر نصيب في التبادل التجارى مع مصر ثم دول العالم الأخرى مجتمعة	تقسيم الواردات إلى سلع	الواردات
تقسيم الأنشطة إلى: - صناعات كثيفة العمل - صناعات كثيفة لرأس المال - الكهرباء - التشييد والبناء - خدمات إنتاجية التعليم: - تعليم حكومي تجريبى - تعليم خاص - خدمات أخرى الصحة - صحة اقتصادية حكومية - صحة حكومية - صحة خاصة	تقسيم الأنشطة إلى: - زراعة - استخراج بترول واستخراجات أخرى - صناعة غزل ونسيج - صناعة غذائية ومشروبات تبغ - صناعة تكرير البترول - صناعات أخرى يتم تجميعها أو تفصيلها حسب الهدف من المصفوفة - كهرباء - تشييد وبناء - خدمات	الأنشطة

خاتمة:

نتيجة للتطورات العديدة والمترابطة في الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، فإن إجراء تغيير سريع وتطوير في السياسات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد المصري أصبح ضرورة ملحة حتى يستطيع أن يواكب هذه التطورات.

ويعتبر توافر البيانات والمعلومات التفصيلية الدقيقة وال شاملة القاعدة الأساسية والضرورية التي يتم من خلالها اتخاذ القرار السليم لتحقيق أهداف المجتمع، وتمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية نظاماً متكاملاً لبيانات وإبراز التشبكات الموجودة بين القطاعات المختلفة بالاقتصاد القومي وبينها وبين العالم الخارجي وهي بذلك تمثل أداة هامة وضرورية للعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة البدائل المختلفة للسياسات من خلال ما تقدمه من بيانات أساسية تستخدمها النماذج الاقتصادية والرياضية، وتزداد أهمية هذه المصفوفة في الدراسات المختلفة كلما زادت درجة التفاصيل بها.

وتشتمل مصفوفة الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥ ولأول مرة على بيانات تفصيلية تخص القطاع العائلي مما يساعد على دراسة العديد من القرارات الاقتصادية التي لها تأثيرها على هذا القطاع أيضاً دراسة علاقة هذا القطاع بالقطاعات الأخرى في المجتمع، وتتضمن هذه المصفوفة أيضاً تقسيماً جديداً للواردات السلعية من العالم الخارجي يمكن أن تستفيد منه في الدراسات التي تهتم بحركة التجارة الخارجية - سعر الصرف .. الخ، لذا تسهم هذه المصفوفة من خلال ما تقدمه من بيانات تفصيلية في إجراء العديد من الدراسات الاقتصادية حتى يتم اتخاذ القرار الاقتصادي السياسي بشكل سليم ودقيق.

المراجع:

- المعهد العربي للتخطيط، "مسح التطورات في منهجية بناء قياس النماذج واستخدامها في تقويم السياسات والتباو"، الكويت.
- Slovin, I.B. & John Whalley "Applied General Equilibrium Models of Taxation and International Trade: An Introduction and Survey" Journal of Economic Literature, 1984.
- Taylor, Lance (ed), "Socially Relevant Policy Analyses: Structural Computable General Equilibrium Models for the Developing World", Cambridge, 1990.
- Srinivasan, I.N. & John Whally (ed) General Equilibrium Trade Policy Modelling, Cambridge, 1986.
- De Melo, Jaime, "Computable General Equilibrium Models for Trade Policy Analysis Developing Countries Survey", Journal of Policy Modelling, 1988.
- أحمد الكواز، "مسح وتقدير بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- Heba El- Laithy "Review of Macroeconomic Policies Economic Modelling" Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
- Are Stolbojerg Drud, "Analysing the Social Dimensions of adjustments Extensions to the EG Pub Model & Suggestions for Future Research" WB, Dec. 1990.
- CAPMAS "Social Accounting Matrices & Economic Modelling for Egypt, Experiments with Policy Analysis" October 1984.
- Timothy Condon & Shantayanan " Implementing Computable General Equilibrium Model on GAMS, the GAME Room, WB, May 1987.
- United Nations, "System of National Accounts 1993.
- United Nations, "System of National Accounts 1968.

- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٧٦، جامعة القاهرة.
- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٧٩، جامعة القاهرة.
- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٨٤/٨٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٨٧/٨٦.
- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٩٠/٨٩.
- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٩٢/٩١.
- مصروفات الحسابات الاجتماعية ١٩٩٦/٩٥.
- الخطة الخمسية ١٩٩٧/٩٢، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- الجهاز الإداري للدولة ١٩٩٦/٩٥، وزارة المالية.
- المحليات ١٩٩٦/٩٥، وزارة المالية.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٩٦/٩٥.
- نشرة البنوك والتأمين ١٩٩٦/٩٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٦/٩٥.
- جدول المدخلات والمخرجات ١٩٩٢/٩١.
- نشرة الحسابات القومية ١٩٩٥/٩٤.
- نشرة الدخل الزراعي ١٩٩٦/٩٥.
- نشرة الإنتاج الصناعي السنوي ١٩٩٦/٩٥.
- إلا أنه قد أجريت بعض التعديلات في هذه المصروفات والتي لا تتفق الباحثة بشأنها من منظور اتباعها للقواعد العلمية في إعداد مصروفات الحسابات الاجتماعية.

SOCIAL ACCOUNTING MATRIX FOR EGYPT

M.Y. 85

CURRENT PRICES	INSTITUTIONS SECTOR	SAM	FACTOR OF PRODUCTION			HOUSEHOLD						PRIVATE SECTOR	PUBLIC SECTOR	GOVERNMENT			REST OF THE WORLD			
			LAND	CAPITAL	LABOR	URBAN			RURAL					EDUCATION	HEALTH	OTHER				
						-20	-40	-60	-100	-20	-40									
FACTORS OF PRODUCTION																				
LABOR																	3.58	3.5		
CAPITAL																				
LAND																				
HOUSEHOLD																				
URBAN																				
-20	0.06	2.84	4.1																	
-40	0.074	3.326	3.9																	
-60	0.177	11.023	16.4																	
-100	0.389	22.511	19.1																	
RURAL																				
-20	0.608	4.092	3.3																	
-40	0.503	5.697	3.8																	
-60	1.339	8.861	5.6																	
-100	3.05	21.15	11.8																	
PRIVATE SECTOR																				
PUBLIC SECTOR																				
GOVERNMENT																				
EDUCATION																				
HEALTH																				
OTHER																				
REST OF THE WORLD																				
CAPITAL ACCOUNT																				
AGRICULTURE																				
LABOR INTENSIVE																				
SUBSIDIZED COMMODITIES																				
CAPITAL INTENSIVE																				
ELECTRICITY																				
CONSTRUCTION																				
PRODUCTIVE SERVICE																				
PRIVATE EDUCATION																				
SEMI GOVERNMENT EDUCATION																				
GOVERNMENT EDUCATION																				
SUPER GOVERNMENT EDUCATION																				
PRIVATE HEALTH																				
GOVERNMENT HEALTH																				
OTHER SERVICES																				
AGRICULTURE																				
LABOR INTENSIVE																				
SUBSIDIZED COMMODITIES																				
CAPITAL INTENSIVE																				
ELECTRICITY																				
CONSTRUCTION																				
PRODUCTIVE SERVICE																				
PRIVATE EDUCATION																				
GOVERNMENT EDUCATION																				
SUPER GOVERNMENT EDUCATION																				
PRIVATE HEALTH																				
GOVERNMENT HEALTH																				
OTHER SERVICES																				
ODDITIES																				
IMPORT DUTIES																				
NET INDIRECT TAXES																				
DIRECT TAXES																				
TOTAL	6.6	152	67.5	9.617	10.599	42.431	64.237	10.788	14.179	22.972	53.376	50.28	69.564	6.658	1.12	55.302	64.3			

SOCIAL ACCOUNTING MATRIX FOR EGYPT

CURRENT PRICES		ACTIVITIES																			
INSTITUTIONS SECTER	SAM	ELECTRICITY						CONSTRUCTION						PRODUCTIVE SERVICES							
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18		
	FACTOR OF PRODUCTION																				
	LABOR																				
	CAPITAL																				
	LAND																				
	HOUSEHOLD																				
	URBAN																				
	RURAL																				
	PRIVATE SECTER																				
	PUBLIC SECTER																				
	GOVERNMENT																				
	EDNCATION																				
	HEALTH																				
	OTHER																				
	REST OF WORLD	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111
	CAPITAL ACCOUNT																				
	AGRICULTURE																				
	LABOR INTENSIVE																				
	SUBSIDIZED COMM.																				
	CAPITAL INTENSIVE																				
	ELECTRICITY	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111
	CONSTRUCTION																				
	PRODUCTIVE SERVICES																				
	PRIVATE EDUCATION																				
	SEMI GOVER. EDUCATION																				
	GOVER. EDUCATION																				
	SEMI GOVER. HEALTH																				
	PRIVATE HEALTH																				
	GOVER. HEALTH																				
	OTHER SERVICES																				
	AGRICULTURE																				
	LABOR INTENSIVE																				
	SUBSIDIZED COMM.																				
	CAPITAL INTENSIVE																				
	ELECTRICITY																				
	CONSTRUCTION																				
	PRODUCTIVE SERVICES																				
	PRIVATE EDUCATION																				
	SEMI GOVER. EDUCATION																				
	GOVER. EDUCATION																				
	SEMI GOVER. HEALTH																				
	PRIVATE HEALTH																				
	GOVER. HEALTH																				
	OTHER SERVICES																				
TAXES	IMPORT DUTIES	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111	1,111
	NET INDIRECT TAXES																				
	DIRECT TAXES																				
	TOTAL	1,111	1,111	1,111	1,111	1															

SOCIAL ACCOUNTING MATRIX FOR EGYPT

1985

CURRENT PRICES		COMMODITIES												TAXES									
		SAM		PRIVATE		SEMI		SEMI		PRIVATE		COVER.		OTHER SERVICES		IMPORT	DIRECT	NET	INDIRECT				
		PRIVATE	COVER.	EDUCATION	EDUCATION	GOVER.	GOVER.	HEALTH	HEALTH	PRIVATE	COVER.	EDUCATION	EDUCATION	1	2	3	4	5	6	7	8	DUTIES	TAXES
	FACTOR OF PRODUCTION																						
	LABOR																						67.5
	CAPITAL																						152
	LAND																						6.6
Institutions sector	HOUSEHOLD URBAN																						
	-20																						9.817
	-40																						10.599
	-80																						42.431
	-100																						84.227
	RURAL																						
	-20																						10.788
	-40																						14.179
	-80																						22.872
	-100																						53.378
	PRIVATE SECTOR																						58.28
	PUBLIC SECTOR																						93.984
	GOVER.																						1
	EDUCATION																						5
	HEALTH																						56.78
	OTHER																						8.4
	REST OF THE WORLD																						62.78
	CAPITAL ACCOUNT																						0.4
	AGRICULTURE																						57.558
	LABOR INTENSIVE																						65.531
	SUBSIDIZED COMMODITIES																						126.368
	CAPITAL INTENSIVE																						5.1
	ELECTRICITY																						23.6
	CONSTRUCTION																						13.096
	PRODUCTIVE SECTOR																						26.479
	PRIVATE SECTOR	0.788																					78.433
	SEMI GOVER. EDUCATION	5.83																					0.788
	GOVER. EDUCATION		1.297																				5.83
	SEMI GOVER. HEALTH			0.846																			0.846
	PRIVATE HEALTH				2.328																		2.328
	GOVER. HEALTH					0.3																	0.3
	OTHERSERVICES						23.89																23.888
	AGRICULTURE																						72.342
	LABOR INTENSIVE																						155.361
	SUBSIDIZED COMMODITIES																						5.9
	CAPITAL INTENSIVE																						44.19
	ELECTRICITY																						14.116
	CONSTRUCTION																						26.889
	PRODUCTIVE SECTOR																						87.579
	PRIVATE SECTOR																						0.788
	SEMI GOVER. EDUCATION																						5.83
	GOVER. EDUCATION																						1.297
	SEMI GOVER. HEALTH																						0.846
	PRIVATE HEALTH																						2.328
	GOVER. HEALTH																						0.3
	OTHERSERVICES																						24.436
	IMPORT DUTIES																	0.2					8.4
	NET INDIRECT TAXES																						11.6
	DIRECT TAXES																						13.9
	TOTAL	0.788	5.83	1.297	0.846	2.328	0.3	23.89	0	0	0	0	0	0.6	8.4	13.9	11.6	1671.415					